الفلسطينيون وحرب الخليج

مع اندلاع حرب الخليج، دخلت الانتفاضة الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مرحلة قاسية، جمّدت، في خلالها، معظم نشاطاتها، فيما اختفت غالبية مظاهرها المعروفة. وجاء هذا التغيّر المؤقت بعد اسابيع من النشاطات والفعاليات المكثّفة، تركزت على تأكيد دعم المواطنين في الضفة والقطاع للعراق في تصدّيه للحرب العدوانية التي قادتها الولايات المتحدة الاميركية على رأس تحالف دولي معاد له؛ وكذلك في ظل لجوء سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى تطبيق احكام صارمة بحق المواطنين، لايقاف تأييدهم المتدفّق للعراق؛ ونشر حالة حصار فرضت، في خلالها، أقسى الاحكام والقوانين التي حالت دون أي تحرك، والزمت قرابة مليون ونصف المليون فلسطيني بيوتهم.

فمنذ اليوم الأول لاندلاع الحرب في الخليج، بتاريخ ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، فرضت سلطات الاحتلال حالة الطوارىء في عموم المناطق المحتلة. وأصدرت الحاكمية العسكرية الاسرائيلية أوامرها المشدّدة بشأن تطبيق حظر التجول العام على المواطنين، فيما انتشر الجنود الاسرائيليون ورابطت عربات اسرائيلية مدّرعة عند مفارق الطرق. وشملت قرارات الحظر: منع المواطنين من مغادرة منازلهم لأي سبب كان، على ان يبقى الاجراء هذا ساري المفعول طالما لم تعلن السلطات عن اجراء مخالف؛ وعدم السماح للمرضى الفلسطينيين بالانتقال الى المستشفيات لتلقّي العلاج، أو الحصول على الخدمات الطبية داخل منازلهم الاّ باذن خاص، مسبق، صادر عن الحاكم العسكري الاسرائيلي؛ ومنع المواطنين من دخول اسرائيل لأي سبب كان؛ والتأكيد ان أي خرق لأوامر حظر التجوّل يعرّض مرتكبه امّا للاعتقال وامّا لاطلاق النار عليه من قبل وحدات الجيش وقوات الشرطة الاسرائيلية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٨٣١، ١٩٩١/٢/١٠).

وكشف آفي بازنر، المتحدث باسم مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بوضوح، عن صلة الحظر العام والحصار المباشرة بموقف المواطنين في الضفة والقطاع من الاحداث الجارية في الخليج. واكد بازنر استمرار الحصار «طالما واصل الفلسطينيون دعمهم للرئيس العراقي صدام حسين»؛ بينما ربط منسّق شؤون النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، بين الحصار المفروض في الضفة والقطاع والحرب المشتعلة في الخليج، وقال ان الوضع القائم لن يتغير قبل انتهاء الحرب (داود كتاب، «عقوبة الحصار»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٩٣، ١٩٩١/٢/٨، ص ١٢ ـ ١٣). كما هدّد وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، بأن «قوات الجيش ستتّبع اجراءات صارمة اذا ما حاول الفلسطينيون التشويش، بأي شكل من الاشكال، على نشاطات الجبهة الداخلية وعلى نشاطات الجيش [الاسرائيلي]». وكان وزير الطاقة والعلوم، يوفال نئمان، اكثر صراحة ومباشرة في تهديداته، التي اطلقها في اثناء مؤتمر صحافي عقده، حين اعلن «ان تشريد الفلسطينيين قادم، لا محالة، اذا واصلوا دعمهم للعراق» (**فلسطين الثورة**، العدد ٨٣٤، ١٩٩١/٢/٣).

في ظل هذه الأجواء، مارست سلطات الاحتلال الاسرائيلية ارهابها ضد عدد من الشخصيات والمؤسسات الوطنية. فطالب ثلاثة وزراء اسرائيليين بابعاد رئيس مركز الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، وخطيب المسجد الاقصى الشيخ محمد الجمل (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/١٠). وذكر متحدث باسم الشرطة الاسرائيلية لوكالة الصحافة الفرنسية انه تمّ غلق مكتبين تابعين لمركز الدراسات العربية في القدس، بناء على أمر أصدره قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، الجنرال اسحق مردخاي. وأوضح المتحدث ان غلق المكتبين سوف يستمر حتى ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٩٢،